مجلـة مداد المنارة
MEDAD ALMANARA JOURNAL

العدد الأول | ديسمبر 2023م | ص ص : 46 ـ 68

الحمل النّحوي بين اللّفظ والمعنى

د. عادل محمد عبدالله، محاضر بقسم اللغة العربية، كلية التربية مسلاتة، جامعة المرقب، ليبيا

Email: amabdullah@elmergib.edu.ly

المستخلص:

تناولتْ هذه الدّراســة موضــوع الحمل النّحوي بين اللّفظ والمعنى، فالأصــل في الكلام أنْ يكون محمولاً على اللّفظ، وهو الكثير الجاري في لغة العرب، بيد أنّ في العربية ضربًا من العدول عن هذا الأصل، يظهر في انزياح صــورة اللّفظ عن مســاواة المعنى مســاواةً تامةً، وهو ما يعرف بالحمل على المعنى، وقد انطلقتْ هذه الدراســة في المبحث الأول من تحديد مفهوم مصطلح الحمل، والأسباب التي جعلت النّحاة يلجؤون إليه، ثُمّ في المبحث الثاني عَرَضَـتْ لمفهوم الحمل على المعنى، وأبرزت مظاهر الحمل على المعنى، والصـور التي يشـترك فيها الحمل على اللّفظ مع الحمل على المعنى، وتنـاولـتْ في المبحـث الثـالـث لمفهوم الحمـل على اللّفظ، وذلـك من خلال إيراد مدلولاته لدى النحاة، وبيان الضّـوابط التي تنظم صـور الحمل على المعنى والحمل على اللّفظ، وخُصـص المبحث الرابع والأخير للحديث عن الحمل على الموضـع وبيان شروطه، وعرض لأبرز صـوره، وخلصـت الدّراسـة إلى أنّ الحمل النّحوي على جانـب كبير من الأهميّة، وذلك لما يقوم بـه من دورٍ حيويّ ومتجدّدٍ لتزويد اللّغـة بـأنمـاط ومُعطيات اسـتخداميّة جديدة. وأن الحمل على المعنى من أعم صـور الحمل شـيوعًا عند النحاة، وأكثرها اسـتخدامًا في تأويلاتهم، وقد اعتمدوا عليه في الملائمة بين الكلام المخالف للقواعد، وبين القوانين النحوية.

الكلمات المفتاحية: الحمل_ *اللّفظ_ المعنى_ الموضع.*

Abstract:

This study deal with the subject of grammatical that depends on the concept of pronunciation and meaning. In the first section, it began by defining the concept of reasons that made grammarians resort to it. In the second section, the study presented the concept that depends on meaning, and highlighted the manifestations of meaning, on pronunciation that depends on the concept of pronunciation on the meaning. In the third section, I dealt with the concept of predication on pronunciation by stating its meanings among grammarians, and regulate the forms of predication on meaning and pronunciation. The fourth and final section was devoted to predicate its conditions, and presenting its most prominent forms. The study was concluded that grammatical is a great importance, for thier vital roles that provide the language with new usage patterns and data.also many of them used this patterns for speech contrary to the rules and laws.

Keywords: pregnancy_ pronunciation_ meaning_ placement.

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على رسوله الأمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنّ الحملَ النّحوي بابٌ واسعٌ، شاع في كلام العرب، واستند إليه النّحاةُ في تقرير أصولهم، وبناء قواعدهم وتعليلها، باعتباره وسيلة لإرجاع ما انفلت من المسائل عن أبوابها المطّردة، كما أنّه يمثل فسحةً واتّساعًا تعطي المتكلّم الحريّة الكافية للتحدّث عن سجيّته في دائرة معقولةٍ بعيدة عن الشّططِ والابتذالِ.

وقد أورد النّحاة للحمل صورًا كثيرة منها: الحمل على المعنى، والحمل على اللّفظ، والحمل على النّظير والنّقيض، والحمل على الأصل والفرع، والحمل على الجوار، وهذه الحمول دفعت النّحاة إلى استنباطها وملاحظاتها، فأجهدوا أنفسهم لتقعيد قواعدها مستفيدين ممّا ورد في القرآن الكريم وقراءاته، ومن أشعار العرب وأقوالهم، فقعدوا لهذا الحمل، ووجّهوا معاييرهم النّحوية، وعدّ الكثير من النّحويين مصطلحات القياس أو الحمل من أهمّ مناهجهم؛ لأنّهم وجدوا الكثير منها موثقًا بسماع متداول، فمرّة يرون الحمل منسجمًا مع اقتباساتهم، ومرّة أخرى بخلاف تلك الاقتباسات، ومن ذلك التأمّل الدقيق للحمل، وجدوا مثلاً الحمل على ما له نظير أولى من ما ليس له نظير، والحمل على الظّاهر أولى من الحمل على غيره، والحمل على أحسن القبيحين، وغير ذلك، وقد يكون الحمل صورة من صور الخروج عن الأصل والقياس، وذلك حين تُجْرَى الأحكام على الكلام بالنّظر إلى معناه، أو لفظه.

وقد دفعني لهذا البحث ما يمثّله الحمل من دورٍ كبيرٍ في فهم اللّغة، باعتباره ظاهرة تبحث في كوامن اللّغة من أجل معرفة واستخراج القوانين الخفيّة التي تحكمها، ومعرفةِ السرّ الخفيّ في خُروج التّراكيب للتعبير عن معانٍ أخر غير المعنى الأول الذي تؤديه، فضلاً عمّا يدلّ عليه من عظمة اللّغة وثرائها، وسعة تصرفها، ففيه تتجلّى شجاعة العربيّة التي تبيحُ للمتكلّم بها ضُروبًا من التّصرّف والخروج عن الأصل، وتضعه أمامَ طائفةٍ غير قليلة من الجوازات التي تُعينه على صون لغته عن أنْ تظلّ جامدة، وتمنحه فسحةً واسعة للتّعبير عن أغراضه وتلوين نظمه بما يتناسب معها، وقد تهدّى ابن جني إلى هذه الحقيقة فقال: "كلامُ العرب كثيرُ الانحرافات، ولطيف المقاصد والجهات، وأعذب ما فيه تلَفُّتُه وتَتَنِّيه"[1].

وتكمن أهمية البحث في الآتي:

1- إبراز ظاهرة الحمل النحوي، وبيان وظيفتها في معالجة العدول الذي يطرأ على التّراكيب النّحوية بغية ردها إلى جادة القاعدة.

(1) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني. تح: علي النجدي ناصف وآخرون، لجنة إحياء كتب السنة في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف، القاهرة، (د.ط)، 1999. 86/2.

2- بيان الصلة الوثيقة بين النّحو والمعنى، وأنّ النّحو دون المعاني هو قوالب جامدة لا تمثل اللّغة تمثيلاً سليمًا.

ويهدف هذا البحث إلى:

1- التعرف على مفهوم الحمل النّحوي، وعلاقته بالقياس.
2- توضيح الأسباب التي ألجأت النحاة إلى الحمل النّحوي.
3- الكشف عن بعض مظاهر الحمل التي خالفت في ظاهرها موافقة اللّفظ لمعناه، إضافة إلى تناول بعض صور الحمل على اللّفظ التي يشترك فيها مع الحمل على المعنى.
4- يبان الضوابط التي تنتظم صور الحمل على المعنى والحمل على اللفظ.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1- ما مفهوم الحمل النحوي؟ وما الأسباب التي ألجأت النحاة إليه؟
2- هل الحمل النحوي يشكل خطرًا على بنية التراكيب النّحوية بخروجها عن الأصل؟
3- كيف وظّف النّحاة آليات الحمل النحوي في التوفيق بين النص والقاعدة؟
4- هل لهذه الظاهرة ضوابط تنتظمها؟

وقد اعتمدتُ في هذا البحث على المنهج الاستقرائي والوصفي التحليلي لملاءمتهما لطبيعة الدراسة، حيث استعملتا في تتبّع الظاهرة، ووصفها، ومحاولة استخراج صورها، وضوابطها، من خلال استقراء الأمثلة والشّواهد.

ومن أهمّ الدّراسات السابقة المعتمدة في هذا البحث، كتاب ظاهرة قياس الحمل في اللّغة العربية بين علماء اللّغة القدامى والمحدثين، للدكتور عبدالفتاح حسن البجة، والحمل النّحوي في تفسير البحر المحيط، لمحمد يزيد سالم، أطروحة دكتوراه، وتتّسم هذه الدّراسة عن غيرها من الدّراسات السابقة بطابعٍ من الخصوصية، وهو المزاوجة بين الحمل على اللّفظ والحمل على المعنى.

وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يتضمّن مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، أمّا المبحث الأول فخصّصته لبيان مفهوم الحمل النّحوي لغة واصطلاحًا، وتوضيح العلاقة بين الحمل والقياس، والأسباب التي ألجأت النحاة إلى الحمل النّحوي، أمّا المبحث الثاني فهو للحديث عن الحمل عن المعنى بذكر مفهومه، وتوضيح أهميته في الدّرس النّحوي، وبيان بعض صوره، وتناولت في المبحث الثالث الحمل على اللّفظ، بإيراد مدلولاته لدى النحاة، وبيان الضّوابط التي تنتظم صور الحمل على المعنى والحمل على اللّفظ، وجعلت المبحث الرابع للحمل على الموضع، ببيان المقصود منه، وشروطه، وإبراز بعض صوره، ثم تلا هذه المباحث خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصّل إليها، ثم قائمة لمصادر البحث ومراجعه.

المبحث الأوّل: مفهوم الحَمل لغة واصطلاحًا

الحَمل لغة:

ورد في معجم مقاييس اللّغة في مادة حَمَلَ: "حَمَلَ الحاءُ والميمُ واللامُ: أصلٌ واحدٌ يدلُّ على إقلال الشّيء، يُقال: حَمَلتُ الشّيءَ أحمِلُه حَمْلاً، والحَمْل: ما كان في بطن أو على رأس شجر، ... والحَملُ ما كان على ظهرٍ أو رأسٍ... والمُحْمِل: هي التي تنزل لبنها من غير حَبْل، يُقال: أحملتْ تُحمل إحمالاً، والحُمُول: الهوادج"[1]. وجاء في لسان العرب لابن منظور: " حَمَلَ الشّيء يحْمله حَمْلاً وحُملانًا، فهو محمول وحميل، وكذا الحِمل بالكسر فهو ما حُمِل، والجمع أحمال"[2]، وقد فرّق دلاليًّا بين فتح الحاء وكسرها، فقال: " ما كان لازمًا للشّيء فهو حَمل، وما كان بأنًا فهو حِمل"[3].

وفي محيط المحيط: "حَمَل الشّيء على الشّيء: ألحقه في حكمه، وحملُ النّظير عند النّحاة إجراؤه مجرى نظيره باعتباره جامعًا بينهما"[4].

ويتبيّن من خلال المادة المعجمية أنّ الحَمل يقتضي وجود شيئين هما: الحامل والمحمول.

الحَمل اصطلاحًا:

المفهوم العام لمصطلح الحمل هو: "قياسُ أمرٍ على آخر، وإعطاؤه حكمه"[5]، كحمل الفعل المضارع على الاسم في إعرابه، لضروبٍ من الشّبه بينهما، وعرفه محمد الخضر حسين بقوله: "إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه"[6]، كماعرّفه وئام الحيزم بأنّه: "عمليّة ذهنية يتمّ بمقتضاها جمع ما يبدو متفرّقًا بتجاوز المتغيّرات للوصول إلى الثّوابت اعتمادًا على أقلّ ما يمكن من الأصول"[7].

في حين عرفه إميل بديع يعقوب بأنّه: "قياس أمر على آخر وتحميله حكمه، وهو طريق يسلكه النّحاة لتفسير الظّواهر النّحوية، التي لا تنتظمها قواعد أصليّة تنسب إليها"[8].

---

(1) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس. تح: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 1979. 106/2 (حمل).

(2) لسان العرب، لابن منظور. دار صادر، بيروت، (د.ت). 174/11، 175 (حمل).

(3) المصدر نفسه، 177/11 (حمل).

(4) محيط المحيط، لبطرس البستاني. مكتبة لبنان، بيروت، (د.ط)، 1983. ص495.

(5) المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، محمد التنوخي، وآخرون. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993. 291/1.

(6) القياس في اللغة العربية، محمد الخضر، المطبعة السلفية، القاهرة، (د.ط)، 1353هـ. ص27.

(7) تأويل اللفظ والحمل على المعنى، وئام الحيزم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، (د.ط)، 2009. ص53.

(8) المعجم المفصل في اللغة والأدب، إميل بديع يعقوب، وميشال عاصي. دار العلم للملايين، بيروت، ط1، مج1، 1987. ص586.

ومن خلال التعريفات السابقة للحمل نجد أنّها تشابه لحد ما تعريف القياس الذي قال به معظم النحاة وهو "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[1].

فهناك اتفاق بين الحمل والقياس، مع وجود ما يتميز به القياس عن الحمل، ويرجع هذا الاتفاق إلى انتمائهما إلى ظاهرة واحدة في النّحو وهي ظاهرة التّعليل، وأنّهما يُعدّان مفهومان متكاملان وضروريّان لفهم اللّغة في بعدها النّظامي العام من جهة، وتفهّم ما بدا خروجًا عن هذا النّظام من جهة ثانية، فالقياس هو الأصل أو كالأصل في كلّ ظاهرة لغوية، أمّا الحمل فهو الوسيلة والأداة التي تجذب ما شذّ عن الظّاهرة اللغوية؛ وذلك بإظهار علاقة أو افتراضها بين الظّاهرة الأصل وما شذّ عنها[2].

أمّا عن السّبب الذي جعل النّحاة يلجؤون إلى الحمل فيعود لاتساع اللّغة العربيّة، وتصرّف أهلها فيها، وما تتطلبه من وجود قواعد وقوانين لبناء نص لغوي منضبط، فكان الحمل هو الأسلوب الناجح عندهم لإرجاع الشوارد، وإعادة ضمّها إلى الظواهر المطّردة، وخير دليل على ذلك ما ذكره ابن جني وهو يعلّل لإبدال الهمزة واوًا في صحراوات، وعلياوان، وصحراوان فيقول: "وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللّغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التّصرّف فيها والتركّح – أي التّصرّف فيها والتوسّع – في أثنائها، لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور، والشّعر الموزون، والخطب والسجوع، ولقوّة إحساسهم في كل شيء شيئًا، وتخلّيهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم"[3].

ومن هنا فإنّ فكرةَ الحمل تتّفق ومنطق الفكر النّحوي العربي؛ لأنّها "تَضْمَن تماسك المقدّمات الفكرية التي أنبنى عليها، إذ تُرَدُّ إلى قبضة هذه المقدّمات، أيُّ بادرةٍ للخروج عنها والانفلات عن أسرها، فكانت فكرة الحمل هي الآلة التي عوّل عليها النّحو منذ بدايته لإعادة البناءِ النّحوي وطردِ الأبواب وجبرِ ما انكسر من هذه القواعد"[4].

(1) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، لابن الأنباري. قدم له وعنى بتحقيقه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971. ص45، 46.

(2) ينظر: الحمل النحوي في تفسير البحر المحيط، محمد يزيد سالم. أطروحة دكتوراه، كلية اللغة والأدب العربي، جامعة باتنة، الحاج لخضر، الجزائر، 2018 – 2019. ص 78.

(3) الخصائص، لابن جني. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001. 236/1.

(4) ضوابط الفكر النحوي، محمد عبدالفتاح الخطيب. تقديم: عبده الرّاجحي، دار البصائر، القاهرة، 2006. 276/2، 277.

المبحث الثاني: الحمل على المعنى

الحملُ على المعنى هو: "أنْ يكونَ الكلام في معنى كلام آخر، فيُحمل على ذلك المعنى، أو يكونَ للكلمة معنى يخالف لفظها، فيُحمل الكلام على المعنى دون اللّفظ وبذلك يكون الحمل على المعنى: ما ليس حملًا على اللّفظ، ولا حملاً على الموضع أو المحل"(1).

ووصف الدكتور محمد حماسة عبداللّطيف الحمل على المعنى بأنّه: "وسيلة دلاليّة بارعة ربطت بين بناء الجملة وبنيتها، أو بين سطحها وعمقها، عالج بها النّحاة كل مخالفة بين ظاهر اللّفظ والتّقدير، أو بين العبارات المنطوقة وقواعد البنية الأساسية"(2).

كما عرّفه محمد الشاوش بأنّه: "تخريج الشّيء وبيانه وتفسيره بمراعاة معنى ملحوظ فيه، غير ظاهر في لفظه، فهو من قبيل إعمال بنية غائبة في اللّفظ حاضرة في المعنى"(3).

وحينئذٍ يكون المقصود ليس هو اللّفظ المنطوق، وإنّما المعنى الذي جرى في النّفوس، وفي هذا زيادة حفاوة بالمعنى الذي تأسّس عليه الكلام؛ إذ يتمّ فيه التّطاول والاستشراف نحو المعنى(4)، وفي هذا الصّدد يبيّن ابن جني أنّ الحمل على المعنى جنسٌ من أجناس شجاعة العربيّة، يقوم على "حمل الظّاهر على معقود المعنى، وترك الظّاهر إليه"(5)، وهو "من أسد وأدمت مذاهب العربيّة، وذلك أنّه موضعٌ يملك فيه المعنى عنان الكلام، فيأخذه إليه ويصرفه بحسب ما يؤثره عليه"(6).

ومن أمثلة ذلك ما رواه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء أنّه قال: "سمعت رجلاً من اليمن يقول: "فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها"، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي!؟، فقال: نعم، أليس بصحيفة"(7)، فحمل لفظ الكتاب على معنى الصّحيفة، فأنّثه بذلك، وانزياح اللّفظ عن المعنى – كما يبدو في هذا المثال – يسير، فـ(الكتاب) و(الصحيفة) من حقل دلالي واحد، فلا يذهب باللّفظ إلى معنى ينافره أو يناقضه، وإنّما هي مسامحة في الإحالة على معنى يرادف الظّاهر أو يشاكله. وعليه فإنّ مسألة الحمل على المعنى كما

(1) الحمل على المعنى في العربية، علي عبدالله العنبكي. ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، ط1، 2012. ص30.

(2) النّحو والدّلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)، محمد حماسة عبداللطيف. دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000. ص157، 158.

(3) أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، محمد الشاوش. المؤسّسة العربية للتوزيع، منوبة، تونس، ط1، 2001. 479/1.

(4) ينظر: المعنى وتشكله في الدرس النحوي قراءة في كتاب المحتسب لابن جني، محمد عبد الفتاح الخطيب، ص29.

(5) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني. 145/1.

(6) المصدر السابق، 52/1.

(7) الخصائص، لابن جني. 184/2، 185.

يُفهم من كلام بعض النّحاة هي عبارة عن: "وسيلة يَلجأ إليها المتكلّمُ للتّعبير عن مراده، ويوظّفها النّحوي لفهم المعنى المراد تبليغه عن طريق المشابهة الحاصلة بين المعنى الأصلي المتداول، والمعنى المحمول عليه"[1].

وللحمل على المعنى وجهان:

1- من جهة ارتباطه بما يفهمه المخاطب من لفظ المتكلّم اعتمادًا على اعتقاده، فالمخاطب يؤدّي اللّفظ على أساس العلاقات اللّغوية واعتقاده؛ لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب.

2- من جهة ارتباطه بالمعنى عند المتكلّم، والمتكلّم هو العامل الفعلي والأوّل في الكلام، لذلك يراعي المتكلّمُ حضورَ المخاطَب في إنجازه للكلام دون أنْ يعني ذلك التّطابق بينهما، فلو كان ذلك كذلك لما كان للحمل على المعنى من مبرّر. ومن هذه الزّاوية يمكن اعتبار الحمل على المعنى مظهرًا من مظاهر التّفاعل بين المتكلّم والمخاطب واللّغة[2].

والنّحاة حين استندوا إلى الحمل على المعنى في تفسير هذه المسامحات وتعليلها، إنّما صدروا عن اعتقاد جازم بأنّ العرب سلكت هذا السّبيل، وأنّه سنةٌ من سنن كلامها، ومذهب من مذاهبها، وقد خالفهم في ذلك بعض الدّارسين، إذ رأوا أنّه لا يعدو أنْ يكونَ وسيلةٌ من وسائلهم في تأويل ما بدا أنّه خارج عن أصولهم وقواعدهم، وأنّهم توهّموا في النّصوص التي تناولوها من هذا المنظور أبعادًا لا وجود لها فيها. بيد أنّ بعض الدّراسات اللّغوية المعاصرة وافقت النّحاة العرب فيما ذهبوا إليه، ورأت للحمل على المعنى سندًا من علم اللّغة الحديث، يتمثّل فيما سمّوه (انفتاح المعنى على الإحالة)، ومُرادهم بذلك أنّ المعنى نسبي يقع بين طرفين: أحدُهما ثابتٌ متّفق عليه (أي المعنى الوضعي)، والآخر متغيّر بتغيّر تصوّر المتكلّم لهذا المعنى[3].

ويُعدُّ الحمل على المعنى من أعمّ صور الحمل شيوعًا عند النحاة، وأكثرها استخدامًا في تأويلاتهم، حتى قال عنه ابن جني: "والحملُ على المعنى واسع في هذه اللّغة جدًّا"[4]، وقد اعتمدوا عليه في الملاءمة بين الكلام المخالف للقواعد وبين القوانين النّحوية، ومن الصور التي ذكرها النحاة موضّحين فيها مراعاة اللّفظ، ثم العدول عنه حملاً على المعنى ما يلي:

1- تذكير المؤنّث: وهذا من بابِ ردّ الفرع إلى الأصل؛ لأنّ المذكّر عند اللّغويين والنّحويين أصل والمؤنّث فرع عليه، وهو ما ذكره ابن جني بقوله: "وتذكيرُ المؤنّث واسعٌ جدًّا، لأنّه ردّ فرعٍ إلى أصلٍ"[5]، ولهذا النّوع

(1) الحمل على المعنى في كتاب سيبويه من خلال مقولتي الجنس والعدد، محمد صبحي البعزاوي. مجلة آداب القيروان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 2006. ص85.

(2) ينظر: تأويل اللفظ والحمل على المعنى، وئام الحيزم. ص90.

(3) ينظر: المصدر السابق، ص71، 72.

(4) الخصائص، لابن جني. 191/2.

(5) المصدر نفسه، 184/2.

من الحمل صور، منها ما يجوز في السّعة، ومنها ما يقتصر على الضرورة، ومنها ما لا يتجاوز به المسموع، فأما ما يجوز في السّعة، أنّه يجوز تذكير الفعل وتأنيثه عند إسناده إلى مؤنّث مجازي نحو: (انقطع النّعل) و(انقطعت النّعل)، و(انكسر القدر)، و(انكسرت القدر)[1]، وعلّل ابن يعيش لذلك بقوله: "لأنّ التّأنيث لمّا لم يكن حقيقيًّا ضعُف، ولم يُعيَّن بالدّلالة عليه مع أنّ المذكر هو الأصل، فجاز الرّجوع إليه، وإثبات العلامة فيه أحسن من سقوطها مع الحقيقيّ"[2]، وكلّ شيء كان مؤنّثًا من غير الحيوان فإنّما تأنيثه للفظه، ولك أنْ تذكّره على معناه[3]، ومن الشّواهد على ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: [فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ][4]؛ لأنّ الموعظة والواعظ واحد[5].

وأما ما يختص بالضرورة فعود الضمير مذكرًا على نحو هذه الألفاظ، وذلك لأنّ الرّاجع ينبغي أنْ يكون على حسب ما يرجع إليه، وربما تُوُهِّم – إذا خولف بينه وبين مرجعه تذكيرًا أو تأنيثًا – أنّ الفعل جارٍ على غيره، فلذلك لزم تأنيث الفعل لقطع هذا التوهّم، ويرى ابن يعيش أنّ تذكيرَ الفعل مع إسناده إلى ضمير المؤنّث قليلٌ قبيحٌ[6]، واستدلّ لذلك بقول الشّاعر:

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[7]

وكان يجب أنْ يقولَ: (ولا أرضَ أبقلتْ)؛ لأنّ الفعلَ عائدٌ على الأرض المؤنّثة، فكان يجب أنْ يُطابقها؛ ولكنّه ذهب بـ(الأرض) إلى معنى المكان فذكّر. قال ابن يعيش: "والذي سوّغ ذلك أمران: كونُ تأنيثه غير حقيقي، والآخر: أنّ فيه ردًّا إلى الأصل وهو التّذكير"[8].

أما المسموع الذي لا يقاس عليه فوصف هذا الضرب من المؤنثات بالمذكر نحو قولهم: (مِلْحَفَةٌ جَديدٌ)[9]، و(ريحٌ خريقٌ)[10]، ومنه قوله تعالى: [إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ][11]، حيث ذهب أبوحيان

---

(1) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش. مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، 93/5.

(2) المصدر السابق، 94/5.

(3) ينظر: الكتاب، لسيبويه. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 2006. 38/2، 39.

(4) البقرة، من الآية [275].

(5) ينظر: الخصائص، لابن جني. 181/2.

(6) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش. 94/5.

(7) البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جوين في خزانة الأدب، للبغدادي. تح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط4، 1997. 45/1. والكتاب، لسيبويه، 46/2. وشرح المفصل، لابن يعيش، 94/5. وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري. تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006. 407/1.

(8) شرح المفصل، لابن يعيش. 95/5.

(9) قال ابن يعيش: "فأمّا قولهم: مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ، فقال الكوفيون: هي فعيل بمعنى مفعول، أي: مجدودة، وهي المقطوعة عن المنوال عند الفراغ من نَسْجها". شرح المفصل، لابن يعيش. 102/5.

(10) ينظر: المسائل المُشْكِلَة المعروفة بالبغداديات، للفارسي. قرأه وعلق عليه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003. ص237، 238. وشرح المفصل، لابن يعيش، 102/5. وريح خريق: أي شديدة. لسان العرب، لابن منظور، 73/10.

(11) الأعراف، من الآية [56].

إلى أنّ الرحمة مؤنثة، وقياسها أن يخبر عنها إخبار المؤنث، فيقال: قريبة، ولكنّه ذكّر حملاً على المعنى؛ لأنّ الرَّحْمَة بمعنى الرّحم والترحّم[1]، وقد جعل ابن جني الآية من باب الحمل على المعنى، فذهب إلى تأويل (الرحمة) بالمطر[2].

2- تأنيث المذكّر: أشرتُ في موضع تذكير المؤنّث بأصل المذكّر وبفرعيّة المؤنّث عليه، وإذا كان تذكيرُ المؤنّث هو ردّ فرع إلى أصل، فإنّ تأنيثَ المذكّرِ أبعدُ وأذهبُ في التّناكُر والإغراب كما نصّ ابنُ جني[3]؛ لأنّه خروج من أصلٍ إلى فرع، وعامّة شواهده تقتصر على الشّذوذ أو الضّرورة، ومنها ما سَلَف من حكاية أبي عمرو عن الأعرابي قوله: (جاءتْهُ كتابي فاحتقرها)[4].

وذكر ابنُ يعيش أنّ قولَ رويشد بن كثير الطّائي:

يَا أَيُّهَا الرَّاكبُ المُزْجِي مَطِيَّتَهُ سَائِلْ بنِي أَسَدٍ مَا هَذِه الصّوتُ؟[5]

من أقبحِ الضّرورات؛ لأنّ فيه خروجًا من أصلٍ إلى فرع، يعني تأنيث المذكّر؛ لأنّ المذكّر هو الأصل[6].

وجاء تأنيثه لتأويله بالمؤنث في باب العدد كما في قول الشاعر:

فكانَ مِجَنِّي دونَ مَنْ كنتُ أتَّقي ثلاثَ شخوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ[7]

قال المبرد: "فإنّما أنّث الشخوص على المعنى؛ لأنّه قصد إلى النساء، وأبانَ ذلك بقوله: (كاعبانِ ومُعْصِرُ)"[8].

---

(1) ينظر: تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي. دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبدالجواد، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993. 314/4.

(2) ينظر: الخصائص، لابن جني. 181/2.

(3) ينظر: المصدر السابق، 184/2.

(4) ينظر: المصدر السابق، 184/2.

(5) البيت من البسيط، وهو لرويشد بن كثير الطائي في سر صناعة الإعراب، ابن جني. دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 1993. 11/1. وشرح المفصل، لابن يعيش، 95/5. والدّرر اللّوامع على همع الهوامع، للشنقيطي. وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999. 519/2، 520.

(6) بنظر: شرح المفصل، ابن يعيش. 96/5.

(7) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه، قدم له ووضع هوامشه: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1996. ص127. والكتاب، لسيبويه، 566/3. والخصائص، لابن جني، 185/2، وبلا نسبة في شرح الكافية، للرضي. قدّم له ووضع حواشيه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007. 379/3.

(8) المقتضب، للمبرد. تح: حسن حمد، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999. 440/1.

فتأنيث المذكر هو نوع من الحمل على المعنى، وهذا نوع من مجازات اللّغة، والمجازيّ يحمل غالبًا على معنيين، وهذا الحمل بالضد للمذكر والمؤنث الحقيقيين.

3- حمل المفرد على الجمع:

من صور الحمل على المعنى قيام المفرد مقام الجمع، قال ابن جني: "ووقوع الواحد موقع الجماعة فاشٍ في اللّغة"[1]، ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: [إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَوَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا][2]، فالسمع مصدر يقع على المفرد والجمع.

ومنه أنْ يُضافَ المفردُ إلى الجمع نحو قول الشّاعر:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ[3]

قال ابن يعيش: "والشّاهد فيه وضعُ (البطن) موضعَ (البطون)، لأنّه اسمُ جنس ينوب واحدُه عن جمعه، فأُفرد اجتزاءً بلفظ الواحد عن الجمع، لأنّه لمّا أضاف (البطن) إلى ضمير الجماعة، عُلم أنّه أراد الجمعَ، إذ لا يكون للجماعة بطنٌ واحدٌ"[4].

ويتبيّن من خلال ما سبق أنّ الحمل على المعنى هو أبرزُ تفسيرٍ قُوبلت به هذه الظاهرة بين التّذكير والتّأنيث في اللّغة؛ لأنّ مردّه إلى ما قام في نفس المتكلّم من معنى وتأويل، ومن هنا نُدرك أنّ ظاهرة الحمل على المعنى من المناحي الابتكارية التي تؤدّي دورًا حيويًّا ومتجدّدًا لتزويد اللّغة بأنماط ومُعطيات استخداميّة جديدة.

الحمل على المعنى في الألفاظ المبهمة:

الألفاظ المبهَمة: هي صنوف من الأسماء في دلالتها شيء من العموم والإبهام، يُعيِّنُها ما ينضمّ إليها من صلةٍ، أو وصفٍ، أو مضاف إليه، أو تمييز، أو نحوه، مثل: (مَن) و(ما)، و(كم)، و(كلا)، و(كلتا). وهذه الأسماء يجوز فيها مراعاة اللّفظ مرة، ومراعاة المعنى مرة أخرى، وحملها على المعنى (واسعٌ مستحسن)[5] كثير في القرآن الكريم وفصيح كلام العرب؛ لأنّ الإفراد فيها غير حقيقي، وإنّما هو صورة لفظيّة ذات دلالة متّفقة مع اللّفظ حينًا، ومغايرة له أحيانًا.

---

(1) المحتسب، ابن جني. 202/1.

(2) الإسراء، من الآية [36].

(3) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب، البغدادي، 537/7، 559. والكتاب، سيبويه، 120/1. والمحتسب، ابن جني، 87/2. والمقتضب، المبرد، 458/1.

(4) شرح المفصل، ابن يعيش. 22/6.

(5) ينظر: الإغفال، الفارسي. تح: عبدالله عمر الحاج إبراهيم، منشورات المجمع الثقافي، أبوظبي، (د.ط)، 2003، 255/1.

وتختلف الأسماء المشار إليها في احتماليّة دلالتها، فمنها ما يصلح للمفرد والمثنى والجمع، والمذكّر والمؤنث، ومنها مالا يقع إلاّ على بعض ذلك. وأكثرها احتمالاً (من) و(ما)، فالأولى تقع على الواحد والاثنين والجمع والمذكّر والمؤنّث على لفظ واحد، فمن الحمل على معناها جمعًا نحو قوله تعالى: [وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ][1]، ومِن حَمْلِها على التّثنية قول الفرزدق:

تَعَشَّ فإنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تخُونُنِي نَكُنْ مثلَ مَنْ يا ذئبُ يصْطَحِبَانِ[2]

ومِن حَمْلِها على التّأنيث فنحو قوله تعالى: [يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ][3]، حمل في الشرط على اللّفظ، وفي الجواب على المعنى، فعاد الضمير من (لها) على المؤنث. و(ما) مثلها في دلالتها على المفرد والجمع وفروعهما، وفي جواز حملهما على اللّفظ والمعنى، غير أنّها مختصّة بما لا يعقل[4].

كذلك حمل لفظ (كلا) و(كلتا) على المعنى في كثير من التراكيب، وعلى هذا يقول البصريون[5] إنّ فيها إفرادًا لفظيا وتثنية معنوية، وقالوا: الدليل على ذلك "أنّ الضمير تارة يُرَدُّ إليهما مفردًا حملاً على اللّفظ، وتارة يُرَدّ إليهما حملاً على المعنى"[6]، وممّا استدلّ به النحاة على إفراد (كلا) حملاً على اللّفظ نحو قوله تعالى: [كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا][7]، فقال: (آتت) بالإفراد حملاً على اللّفظ، ولو كان مثنى لفظا ومعنى لكان يقول (آتتا)، وأما حملهما على المعنى فنحو قول الشّاعر:

كِلاَهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكِلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي[8]

وقد ذكر النحاة أنّ (كلاهما) قد عاد عليه الضّمير في الفعل (أقلَعَا) بلفظ التّثنية، وعلّلوا لذلك

---

(1) يونس، من الآية [42].

(2) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987، ص628. والكتاب، لسيبويه، 416/2. وشرح المفصل، لابن يعيش، 13/4. ومغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام. تح: محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة: دار الطلائع، (د.ط)، 2005، 66/2. والمقاصد النحوية، للعيني. تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005. 277/1.

(3) الأحزاب، من الآية [30].

(4) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش. 145/3.

(5) أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنهما مثنى لفظاً ومعنىً، وقال ابن يعيش: "والصّواب مذهب البصريين". شرح المفصل، لابن يعيش. 54/1.

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تأليف: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ط)، 2009. 15/2.

(7) الكهف، من الآية [33].

(8) البيت من البسيط، وهو للفرزدق ولم أعثر عليه في ديوانه، وله في الخصائص، لابن جني،505/2. وأسرار العربية، لابن الأنباري، تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1999، ص210. وبلا نسبة في شرح المفصل، لابن يعيش، 54/1. ومغني اللبيب، لابن هشام، 221/1.

بأنّه محمولٌ على المعنى[1].

والبيت السّابق أورده ابن جني في باب (الجمع بين الأضعف والأقوى في عقدٍ واحدٍ) وعلّق عليه بقوله: "فقوله: (كلاهما قد أقلعا) ضعيف؛ لأنّه حَمل على المعنى، وقوله: (وكلا أنفيهما رابي) قويٌّ، لأنّه حَمل على اللّفظ"[2].

الحمل بالتضمين:

قال ابن هشام: "قد يُشْرِبون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينًا"[3]، وأوضح هنا أنّ اللّفظ إذا تضمّن معنى لفظ آخر فإنّه يأخذ حكمه، كالتّعدية أو اللّزوم مثلاً، وفائدة ذلك أنْ يكتسبَ اللّفظ معنًى زائدًا عن معناه الأول. فكأنّ اللفظ الأصلي وعاء لما أودع فيه معنى اللّفظ الآخر، وقد صرّح ابن جني بأنّه ضرب من ضروب الحمل على المعنى بقوله:" ومن الحمل على المعنى بابٌ واسعٌ لطيفٌ طريفٌ، وهو اتّصال الفعل بحرف ليس ممّا يتعدّى به، لأنّه في معنى فعل يتعدّى به"[4]، وهو ما استقر عند النّحاة المتأخّرين بالتّعبير به عن مخالفة الفعل المألوف من حاله في التعدي حملاً على معنى فعل آخر، ومن صوره:

1- أنْ يكون الفعل لازمًا، فيُضمّن معنى فعل متعدٍ، ويُعْطى حكمه، نحو قوله تعالى: [وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ][5]، فإنّ(سفه) في قول بعضهم لازم بيد أنّه عُدي في هذا الموضع لتضمُّنه معنى (جهل) أو (أهلك)[6].

2- أنْ يكون الفعل متعديًا بنفسه، فيتحول إلى التعدّي بوساطة حرف جر، لتضمنه ما يتعدى بذلك[7]، نحو قوله تعالى: [لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى][8] ضُمّن (يَسمعون) معنى (يُصغون) فعدّي بـ(إلى).

3- أنْ يكون حقُّ الفعل أنْ يتعدى بحرف جر مخصوص، فيُعدى بآخر مغاير له، لتضمنه معنى ما يتعدى بهذا الحرف الآخر، كقوله تعالى: [أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ][9]، "وأنت لا تقول: (رفثت

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، 19/2. وشرح المفصل، لابن يعيش،54/1.

(2) الخصائص، لابن جني. 505/2.

(3) مغني اللبيب، لابن هشام. 341/2.

(4) الخصائص، لابن جني. 202/2.

(5) البقرة، من الآية [130].

(6) ينظر: الدر المصون، للسمين الحلبي. تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ط)، (د.ت). 121/2.

(7) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام. 341/2.

(8) الصافات، من الآية [8].

(9) البقرة، من الآية [187].

إلى المرأة)، وإنّما تقول: (رفثت بها)، أو (معها)، لكنّه لمّا كان الرَّفث هنا في معنى الإفضاء، وكنتَ تُعدِّي أفضيت بـ(إلى) كقولك: (أفضيتُ إلى المرأة)، جئتَ بـ(إلى) مع الرفث إيذانًا وإشعارًا أنه بمعناه"[1].

ولا يقتصر الحمل على المعنى بالتّضمين على الأفعال، بل يأتي في الأسماء وفي نيابة الحروف بعضها عن بعض، ومن مجيئه في الأسماء قوله تعالى: [حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ][2]، ضُمِّن (حقيق) معنى (حريص) وعُدِّي تعديتَه[3]، ومن مجئيه في نيابة الحروف بعضها عن بعض كما في قوله تعالى: [وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ][4]، قال المبرد: "أي: (على)، ولكنّ الجذوع إذا أحاطت دخلت (في) لأنّها للوعاء"[5]، فـ(في) عندما وقعت في الموضع الذي تؤلف فيه (على)، لم تخرج عن أصل معناها الذي هو الظرفية والوعاء إلى معنى الاستعلاء، لكن الموضع صالح للمعنيين جميعًا، من حيث إنّ المصلوب يُرفع في الخشبة فيصير عليها، وتحيط به فيكون فيها. فإنّما جاز التّضمين هنا لتقارب معنيي الحرفين، أو احتمال الموضع المعنيين، أحدهما على وجه ظاهر، والآخر على ضرب من التأويل، ومسألة التضمين في الحروف مسألة خلافية بين العلماء، جوّزها أكثر الكوفيين، ومنعها كثير من البصريين.

المبحث الثالث: الحمل على اللّفظ

إذا كان النّحاة قد عوّلوا على المعنى كثيرًا في تفسير المسائل الخارجة عن أصولهم وقواعدهم، فإنّهم لم يغفلوا جانب اللّفظ، ولم يهملوا الشّكل متمثلاً في الحركة الإعرابية؛ بل إنّهم اهتموا باللّفظ اهتمامهم بالمعاني، وفي هذا يقول ابن الحاجب: "إنّ العرب كما تراعي المعاني، فكثيرًا ما تراعي الألفاظ"[6]. والمقصود بالحمل على اللّفظ مطابقة تابع الألفاظ في الحركة، وهو القياس إذا كانت الحركة حركة إعراب، أمّا إذا كانت حركة بناء، فالاتباع على اللّفظ ليس بالقياس؛ إذ الأصل المطابقة في الإعراب، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتأنيث، والتذكير، وعليه فالإتباع على موضع المبني هو الأكثر، ولا معدل عنه في نحو: (أكرمت هذا الظريفَ)، (وجاءني هؤلاءِ الكرامُ).

وللحمل على اللّفظ في كلام النّحاة غير ما مدلول، فهو يرد عندهم في مواضع منها:

1- أنْ يضعوه في مقابل الحمل على المعنى، ويُقصد باللّفظ في ذلك ما كان منه مطابقًا للمعنى المنويّ وجاريًا على حدِّه، والحمل بهذا المدلول هو الأصل الذي تجري عليه اللّغة عامة، ولا عدول عنه ما أمكن، وقد سبقت الإشارة أثناء الحديث عن الحمل على المعنى إلى بعض صور الحمل على اللفظ

(1) الخصائص، لابن جني. 92/2.
(2) الأعراف، من الآية [105].
(3) ينظر: الخصائص، لابن جني. 202/1.
(4) طه، من الآية [71].
(5) الكامل، للمبرد. تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، 1986. ص1000.
(6) الأمالي النحوية، لابن الحاجب. تح: عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة، الدوحة، (د.ط)، 1986. ص88.

التي يشترك فيها مع الحمل على المعنى كالأسماء المبهمة مثلاً، حيث يجوز في هذه الأسماء مراعاة اللّفظ مرة، ومراعاة المعنى مرة أخرى.

2- أنْ يضعوه في مقابل الحمل على الموضع، ويأتي ذلك في الحديث عن الألفاظ التي قَدَّر النحاة أنّ لها حركة ظاهرة لا توافق محلها من الإعراب.

ويستجاز الحمل على اللّفظ في مواضع، منها توابع المنادى المبني على الضم، وكذا توابع (لا) النّافية للجنس، وعلة استجازته مع كونه خلاف الأصل على ما ذكره النحاة أنّ حركة البناء فيهما أشبهت حركة الإعراب، لكونها عارضة للنداء ولدخول (لا)، زائلة بزوالهما[1].

3- أنْ يُقصد بالحمل على اللّفظ الاتكاء على الشبه اللفظي بين كلمتين مختلفتين في المعنى لتعليل إلحاق إحداهما بالأخرى في بعض ما يجري عليها من أحكام، والظواهر المعللة بهذه العلة ضربان:

ضرب اطّرد في اللّغة وانقاس، وجرى عليه كلام العرب فلم يخرج عنه، ومثال ذلك إعمال (إنّ) في الاسم والخبر المعلل بشبهها اللّفظي بالأفعال[2].

وضرب خرج عن القياس وشواهد هذا الضّرب جلّها محمولة على الضّرورة أو الشّذوذ، منها زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية، حملاً على زيادتها بعد النّافية للشبه اللّفظي بينهما في قول الشاعر:

ورجّ الفتى للخير ما إنْ رأيته على السنِّ خيرًا لا يزال يزيدُ[3]

ومن المواضع اليسيرة التي يقوى فيها الحمل على اللّفظ فيجوز من غير شذوذ بعض شواهد باب التقرير نحو قوله تعالى: [أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍعَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى][4]، فزيادة الباء في خبر ليس حمل على لفظ النفي لا معناه؛ لأنّ المعنى على الإيجاب. قال ابن يعيش: " فأدخَلَ الباء في الخبر لوجود لفظ النفي، لأنّ الباء إنّما تزاد لتأكيد النّفي"[5].

وقد ذهب بعض النحاة إلى أنّ التمسّك بالحمل على اللّفظ مُقدّم على الحمل على المعنى فنصّ الفارسي على أنّه: "إذا اتّجه للكلام وجه صحيح، وكان مستمرًا على الأصول، فلا وجه لعدله عنه إلى غيره"[6]، واستبعد بناء على ذلك ما ذهب إليه بعض النّحاة[7] من حمل (ما لنا) في قوله تعالى: [وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ][8]على معنى ما يمنعنا، بتقدير: ما يمنعنا من أن نقاتل، والأولى عنده أنْ يُترك

---

(1) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش. 2/2-10.

(2) ينظر: المصدر السابق، 102/1.

(3) البيت من الطويل، وهو للمعلوط القريعي، في المقاصد النحوية، للعيني، 410/1. وشرح التصريح، للأزهري، 246/1. وبلا نسبة في الكتاب، لسيبويه، 222/4. والخصائص، لابن جني، 150/1. وشرح المفصل، لابن يعيش، 130/8.

(4) القيامة، الآية [40].

(5) شرح المفصل، لابن يعيش. 108/7.

(6) الإغفال، للفارسي. 100/2.

(7) ينظر: معاني القرآن، للفراء. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002. 118/1، 119.

(8) البقرة، من الآية [246].

اللّفظ على ظاهره، مع تقدير حرف جر، أي: مالنا في ألا نقاتل، قال: "على أنّنا لا ندفع الحمل على المعنى في كثير من المواضع، ولكنْ لا يستحسن ترك الظّاهر والعدول عنه إلى غيره ما وجد للتّأويل على الظّاهر مساغٌ ومجالٌ، وإذا حمل الكلام على ما ذكره هذا القائل ففي الكلام تقدير حرف جر، كما أنّ في حمله على الظّاهر تقدير حرف جر، فلزوم الظّاهر أعجب إلينا"[1]. يريد أنّ الوجهين استويا في تقدير الحذف، بيد أنّ في الوجه المختار عنده سلامة من الخروج عن الظاهر، فلا يصح اللجوء إلى الحمل على المعنى إلاّ إذا استحال الحمل على اللفظ.

وقدّم الفارسي استنادًا إلى تمسكه بأولوية الحمل على اللّفظ قراءة من قرأ [وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ نُشُرًا][2] على قراءة (الرِّيح نُشُرًا) [3] قال: "وقول من جمع الرِّيح إذا وصفها بالجميع الذي هو (نُشُرًا) أحسن، لأنّ الحمل على المعنى ليس بكثرة الحمل على اللّفظ"[4]، فمن قرأ (الرياح نشرًا) حمل الكلام على اللّفظ فجمع الرِّياح؛ لأنّ نُشُرًا جمع، ومن أفرد (الرّياح) حمل الكلام على معنى (الرّيح نشرًا) فالرّيح مُفردة يُراد بها الجمع.

ويرى بعض النّحاة أنّه لا يُحمل على المعنى إلاّ بعد استغناء اللّفظ وتمام الكلام، قال المبرّد: "اعلم أنّ الشّيء لا يجوز أنْ يُحمل على المعنى إلاّ بعد استغناء اللّفظ"[5]، والمراد باستغناء اللّفظ: تمامه بمتعلقاته، فلا يحمل على معنى مبتدأ إلاّ بعد مجيء خبره، ولا على معنى فعل قبل تمامه بالفاعل والمفعول به.

وإذا اجتمع الحمل على اللّفظ مع الحمل على المعنى، ابتدئ بالحمل على اللّفظ؛ لأنّ اللّفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأمّا المعنى فخفيّ راجع إلى مراد المتكلّم[6]، ومثاله قوله تعالى: [وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً][7] فأفرد الضمير في (يستمع) حملاً على اللّفظ، ثم جمع في (قلوبهم) حملاً على المعنى. أمّا إذا عُكس الأمر وجاء الحمل على اللّفظ بعد الحمل على المعنى فهو ضعيف عند النّحاة، وعلّة ضعفه على ما ذكر ابن جني أنّه "انتكاث وتراجع"[8]، أي: نقض للغرض الذي انصرف من أجله عن الحمل على اللّفظ.

---

(1) الإغفال، للفارسي، 102/2.

(2) الأعراف، من الآية [57]، وهي قراءة أبي عمرو ونافع. ينظر: السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط4، 2010. ص283.

(3) وهي قراءة ابن كثير. ينظر: المصدر نفسه.

(4) الحجة للقراء السبعة، للفارسي. تح: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، ط1، 1984. 34/4.

(5) المقتضب، للمبرد. 228/2.

(6) ينظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي. تح: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (د.ط)، 1975. 189/1.

(7) الأنعام، من الآية [25].

(8) الخصائص، لابن جني. 189/2.

المبحث الرابع: الحمل على الموضع

يُقصد بالحمل على الموضع: "تلك الحركة الإعرابيّة التي يستحقّها اللّفظ من الموقع الإعرابي خلافًا للحركة التي تظهر عليه"[1]، وهذا النوع من أنواع الحمل عالج به النّحاةُ كثيرًا من المخالفات الإعرابيّة حتى لا تتخرم القواعد، ويكثر الحمل على الموضع في التّوابع وعلى وجه التّحديد في النّعت والعطف، يقول الأنباري: "وحمل الوصف والعطف على الموضع جائز في كلامهم كما يحمل على اللّفظ"[2]، ويقول: "والشّواهد على الحمل على الموضع في الوصف والعطف أكثر منْ أنْ تُحصَى وأوفر منْ أنْ تُسْتقصَى"[3].

وللحمل على الموضع ثلاثة شروط هي[4]:

1- إمكان ظهور الموضع الذي حمل عليه التابع في الفصيح، كما في نحو: (ليس زيدٌ بجبان ولا بخيلاً)، و(ما جاءني من رجل ولا امرأة)؛ إذ يجوز في الأول إسقاط (الباء) فينتصب الاسم، وفي الثاني إسقاط (مِن) فيرتفع.

2- أن يكون استحقاق المتبوع للموضع بالأصالة، ويمتنع على ذلك نحو (هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه)، لامتناع تقدير الجر في (زيد)؛ لأنّ الأصل في اسم الفاعل المستوفي الشروط الإعمال.

3- أنْ يكون الموضع المقدَّر مطلوبًا لعامل موجود في الكلام، سمَّوه (المُحْرز)، فلا يجوز على ذلك: (إنّ زيدًا وعمرو قائمان)؛ لأنّ موضع الابتداء الذي عطف عليه (عمرو) قد زال بدخول (إنَّ).

وقد اشترط ابن يعيش لصحّة الحمل على الموضع تمام الكلام، حيث يقول: "إنّ العطف على الموضع لا يجوز قبل تمام الكلام؛ لأنّه حملٌ على التّأويل، ولا يَصِحُ تأويل الكلام إلاّ بعد تمامه"[5].

والالتفات إلى الموضع والحمل عليه طريقة اتّبعها النّحاة واستعانوا بها لمعالجة الحالات التي يُفترَض فيها المطابقة، ولكنّها تأتي خلاف ذلك.

والنحاة يجيزون القياس على هذا، ومن أبرز صوره ما يلي:

1- أنْ يكونَ المتبوع مبنيًّا، فيجوز حينئذٍ حمل تابعه على اللّفظ والمحل نحو: (يا زيد الكريمُ) و(الكريمَ)، بالرفع حملاً على اللّفظ، وبالنّصب حملاً على الموضع، ومنه قول الشّاعر:

يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِالمَلِكْ[6]

---

(1) ظاهرة قياس الحمل في اللّغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، عبدالفتاح حسن البجة. دار الفكر العربي، عمان: (د.ط)، 1998. ص299.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري.283/1.

(3) المصدر السابق، 286/1.

(4) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام. 134/2.

(5) شرح المفصل، لابن يعيش. 68/8.

(6) البيت من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه. تح: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1980. ص118. وبلا نسبة في الخصائص، لابن جني، 163/2. والمقتضب، للمبرد، 465/2. والإنصاف، لابن الأنباري، 166/2.

فقد رفع تابع المنادى المفرد (الوارث) حملاً على اللّفظ، وهو الأكثر في الكلام كما ذكر المبرد، ويجوز فيه كذلك وجهًا آخر وهو النّصب حملاً على الموضع[1].

وكذلك في التّوكيد فحكمه كحكم الصفة من جواز النّصب على الموضع، أو الرّفع حملاً على اللّفظ فتقول: (يا تميم أجمعون وأجمعين)[2].

وأمّا عطف البيان فإنْ كان تابعًا للمنادى المفرد وكان مفردًا غير مضاف فلك فيه أيضًا الوجهان السّابقان الرّفع والنّصب، قال ابن يعيش: "وعطف البيان فإنّه يكون بالأسماء الجامدة كالأعلام تكون كالشّرح له، والبيان كالتّأكيد والبدل، فتقول: (يا غلام بشرٌ وبشرًا)، فـ(بشر) الأوّل محمول على اللّفظ، والثّاني محمول على الموضع"[3].

2- أنْ يكون المتبوع معربًا، بيد أنّه يؤدّي في السّياق وظيفة معنوية لم تظهر حركتها لاشتغال محلّ ظهورها بحركة استوجبها عامل مؤثّر في اللّفظ، فيكون للاسم موضع يخالف لفظه، فيجوز حينئذٍ في تابعه الحمل على اللّفظ وهو الأصل، أو مراعاة الموضع، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- إذا كان المتبوع متّصلاً بحرف زائد،لا يخلّ المعنى بدونه، ويكثر ذلك في توابع خبر (ليس) المجرورة بالباء الزّائدة، نحو قول الشّاعر:

مَعَاوِي إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا[4]

فموضع الجبال مجرور بحرف الجر الزّائد في محلّ نصب خبر (ليس)، و(الحديدا) معطوف عليه، ولو أتْبَع لقال (فلسنا بالجبالِ ولا الحديدِ) بالجر، ولكنه التفت إلى محلّها الإعرابي وهو النّصب فنصبها، ولاخلاف بين النحاة على جواز نحو ذلك؛ لأنّ حرف الجر في مثله كالمهمل.

ب- إذا عطف على خبر إنّ وأخواتها نحو: (إنّ زيدًا ظريفٌ وعمرًا)، فقد أجاز النحاة في المعطوف النّصب حملاً على لفظ زيد، والرفع حملاً على موضع اسم إنّ؛ لأنّ موضعه الابتداء[5]، ومثله قول الشّاعر:

إِنَّ الخلافَةَ والنُبُوَّةَ فِيهِمْ والْمَكْرُمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ[6]

---

(1) ينظر: المقتضب، للمبرد. 465/2.

(2) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري. تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الخير، بيروت، (د.ط)، 1990. ص209.

(3) المصدر السابق، 3/2.

(4) البيت من الوافر، وهو لعقبة أو لعقيبة الأسدي في خزانة الأدب، للبغدادي، 260/2. والكتاب، لسيبويه، 67/1. وسر صناعة الإعراب، لابن جني، 131/1. وبلا نسبة في المقتضب، للمبرد،602/1،

(5) ينظر: الكتاب، لسيبويه، 144/2. وشرح المفصل، لابن يعيش، 109/2.

(6) البيت من الكامل، وهو لجرير في المقاصد النحوية، للعيني، 62/2. والكتاب، لسيبويه، 145/2. وشرح المفصل، لابن يعيش، 66/8. ولم أعثر عليه في ديوانه.

والشّاهد فيه رفع المكرمات حملاً على موضع (إنّ)؛ لأنّها بمنزلة الابتداء، لأنّها لم تُغيّر معناه، فقدّرها محذوفةً، كأنّه قال: الخلافة والنّبوّة فيهم، والمكرماتُ وسادةٌ أطهارُ، والنّصب جائز على اللّفظ.

3. الحمل على موضع ما أضيف إليه المصدر، ومعناه معنى الفاعل أو المفعول نحو: (عجبت من ضرب زيدٍ وعمرٍو، وعمرًا)، فيجوز لك في المعطوف وجهان، أحدهما: أنْ تحمله على اللّفظ، فتخفضه وهو الوجه، والآخر: أنْ تحملَه على المعنى، فإنْ كان المخفوض مفعولاً في المعنى، نصبت المعطوف، وإنْ كان فاعلاً رفعته، والأمر كذلك في المعطوف على معمول اسم الفاعل، تقول: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا، وهذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو) [1].

والأجود عند النحاة الحمل على اللّفظ لما فيه من المشاكلة بين المعمول ومتبوعه، لفظًا ومعنًى، قال الرّضي: "ويجوز حمل توابع ما أضيف إليه المصدر على اللّفظ، وهو الأرجح لقصد المشاكلة في ظاهر الإعراب"[2].

(1) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش. 65/6.

(2) شرح الكافية، للرضي. 480/3.

خاتمة البحث

بعد هذه الجولة مع بيان مفهوم الحمل النحوي، وإبراز مظاهره، فقد خلص البحث إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

1- إن المفهوم العام لحمل شيء على شيء هو إعطاؤه حكمه، كما بيّن البحث أنّ الحملَ النحوي مظهرٌ من مظاهر التوسع في اللّغة التي تؤدّي دورًا حيويًّا ومتجدّدًا لتزويد التراكيب النّحوية بأنماط ومُعطيات استخداميّة جديدة.

2- أكّد البحث على أن هناك علاقة وثيقة بين الحمل والقياس، ويرجع هذا الاتفاق إلى انتمائهما إلى ظاهرة واحدة وهي التعليل، وأنّهما يُعدّان مفهومان متكاملان وضروريّان لفهم اللّغة في بعدها النّظامي العام من جهة، وتفهّم ما بدأ خروجًا عن هذا النّظام من جهة.

3- أثبت البحث مدى التلاحم بين النّحو والمعنى، وأنّ النّحاة قد أولوا المعنى اهتمامًا كبيرًا واعتمدوا عليه في تفسيراتهم وتخريجاتهم؛ لأنّ هذه المعاني جميعها تصب في مجرى المعنى الوظيفي في السياق.

4- إنّ الحمل النحوي ليس إفلاتًا من النّظام اللُّغوي بحيث يصل إلى حدّ الفوضى؛ بل هو تأكيدٌ له وإبداع في تطبيقه, وتسهيل للنّاس في استعماله, فالمتكلم حين يُقدم على مخالفة المألوف من نظم اللّغة وقوانينها إنّما يفعل ذلك مراعاة لأغراض يتوخّاها, ويعتني بها عنايةً تُبيح له هذا الخروج عن المألوف.

5- إنّ الحمل على المعنى من أعمّ صور الحمل شيوعًا عند النحاة، وأكثرها استخدامًا في تأويلاتهم، وقد اعتمدوا عليه في الملاءمة بين الكلام المخالف للقواعد وبين القوانين النّحوية، بهدف الوصول إلى سلامة التّركيب وتجويد المعنى.

6- تذكير المؤنث وإجراء قواعد المطابقة عليه كثير جدًا؛ لأنّه من بابِ ردّ الفرع إلى الأصل، في حين أنّ تأنيثَ المذكّرِ أمر مستغرب ومستنكر؛ لأنّه حمل أصل على فرع.

7- تبيّن أنّ الألفاظ المبهَمة مثل: (مَن) و(ما)، و(كم)، و(كلا)، و(كلتا)، يجوز فيها مراعاة اللّفظ مرة، ومراعاة المعنى مرة أخرى، وحملها على المعنى (واسعٌ مستحسن) كثير في القرآن الكريم وفصيح كلام العرب؛ لأنّ الإفراد فيها غير حقيقي، وإنّما هو صورة لفظيّة ذات دلالة متّفقة مع اللّفظ حينًا، ومغايرة له أحيانًا.

8- إنّ التّضمين ضرب من ضروب الحمل على المعنى مبني على العدول بالفعل عن أصله في التعدّي حملاً له على معنى فعل آخر يناسبه في المعنى فينتقل بذلك من اللّزوم إلى التعدي، أو من التعدي إلى اللّزوم، أو يُعدَّى بحرف ليس من حقّه التعدّي به.

9- للحمل النّحوي ضوابط رصدها النحاة منها أنّ الحمل على اللّفظ مُقدّم على الحمل على المعنى، وأنّه لا يُحمل على المعنى إلاّ بعد استغناء اللّفظ وتمام الكلام، وإذا اجتمع الحمل على اللّفظ مع الحمل على

المعنى، ابتدئ بالحمل على اللّفظ؛ لأنّ اللّفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأمّا المعنى فخفيّ راجع إلى مراد المتكلّم.

10- إنّ للحمل على اللّفظ في كلام النّحاة غير ما مدلول، منها أنْ يوضع في مقابل الحمل على المعنى، أو أنْ يوضع في مقابل الحمل على الموضع، وقد يُقصد به الاتّكاء على الشّبه اللّفظي بين كلمتين مختلفتين في المعنى لتعليل إلحاق إحداهما بالأخرى في بعض ما يجري عليها من أحكام.

11- استعانَ النحاة بالحمل على الموضع لمعالجة الحالات التي يُفترَض فيها المطابقة، ولكنّها تأتي خلاف ذلك، فكان خير وسيلةٍ لتسويغ هذه المخالفات؛ حتى لا تنخرم القواعد، ويكثر الحمل على الموضع في التّوابع وعلى وجه التّحديد في النّعت والعطف، وقد اشترط ابن يعيش لصحّة الحمل على الموضع تمام الكلام.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

أولا- الكتب العلمية:

1- أسرار العربية، ابن الأنباري. تح: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1999.

2- الأشباه والنظائر، السيوطي. تح: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (د.ط)،1975.

3- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية، تأسيس نحو النص، محمد الشاوش. المؤسّسة العربية للتوزيع، منوبة، تونس ط1، 2001.

4- الإغراب في جدل الإعراب أو لمع الأدلة، ابن الأنباري. قدم له وعنى بتحقيقه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1971.

5- الإغفال، الفارسي. تح: عبدالله عمر الحاج إبراهيم، منشورات المجمع الثقافي، أبوظبي، (د.ط)، 2003.

6- الأمالي النحوية، ابن الحاجب. تح: عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة، الدوحة، (د.ط)، 1986.

7- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: (البصريين والكوفيين)، ابن الأنباري. تأليف: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 2009.

8- تأويل اللفظ والحمل على المعنى، وئام الحيزم. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تونس، (د.ط)، 2009.

9- تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي. دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993.

10- الحجة للقراء السبعة، للفارسي. تح: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، ط1، 1984.

11- الحمل على المعنى في العربية، علي عبدالله العنبكي. ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، بغداد، ط1، 2012.

12- خزانة الأدب، البغدادي. تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997.

13- الخصائص، ابن جني. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001.

14- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي. تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ط)، (د.ت).

15- الدّرر اللّوامع على همع الهوامع، الشنقيطي. وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999.

16- ديوان رؤبة. تح: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1980.

17- ديوان عمر بن أبي ربيعة. قدم له ووضع هوامشه: فايز محمد، دار الكتاب العربي، ط2، 1996.
18- ديوان الفرزدق. شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987.
19- السبعة في القراءات، لابن مجاهد. تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط4، 2010.
20- سر صناعة الإعراب، ابن جني. دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط2، 1993.
21- شرح التصريح على التوضيح، الأزهري. تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2006.
22- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري. تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الخير، بيروت، (د.ط)، 1990.
23- شرح الكافية، رضي الدين الأستراباذي. قدّم له ووضع حواشيه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007.
24- شرح المفصل، ابن يعيش. مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
25- ضوابط الفكر النحوي، محمد عبدالفتاح الخطيب. تقديم: عبده الراجحي، دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 2006.
26- ظاهرة قياس الحمل في اللّغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، عبدالفتاح حسن البجة. دار الفكر العربي، عمان، (د.ط)، 1998.
27- القياس في اللغة العربية، محمد الخضر، المطبعة السلفية، القاهرة، (د.ط)، 1353هـ.
28- الكامل، المبرد. تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، 1986.
29- الكتاب، سيبويه. تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2009.
30- لسان العرب، ابن منظور. دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 2003.
31- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني. تح: علي النجدي ناصف وآخرون، نشر لجنة إحياء كتب السنة في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف، القاهرة، (د.ط)، 1999.
32- محيط المحيط، بطرس البستاني. مكتبة لبنان، بيروت، (د.ط)، 1983.
33- المسائل المُشْكِلَة المعروفة بالبغداديات، الفارسي. قرأه وعلق عليه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003.
34- معاني القرآن، الفراء. قدم له وعلق عليه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2002.
35- المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات)، محمد التنوخي، وآخرون. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993.

36- المعجم المفصل في اللغة والأدب، أميل بديع يعقوب، وميشال عاصي. دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987.

37- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس. تح: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 1979.

38- المعنى وتشكله في الدرس النحوي قراءة في كتاب المحتسب لابن جني، محمد عبد الفتاح الخطيب. (د.ط)، (د.ت).

39- مغني اللبيب، ابن هشام. تح: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الطلائع، بيروت، (د.ط)، 2005.

40- المقاصد النحوية، العيني. تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005.

41- المقتضب، المبرد. تح: حسن حمد، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999.

42- النّحو والدّلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)، محمد حماسة عبداللطيف، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000.

ثانيًا- الرسائل العلمية:

1- الحمل على المعنى في كتاب سيبويه من خلال مقولتي الجنس والعدد، محمد صبحي البعزاوي، مجلة آداب القيروان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس، 2006.

2- الحمل النحوي في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، محمد يزيد سالم. أطروحة دكتوراه، كلية اللغة والأدب العربي، جامعة باتنة، الحاج لخضر،الجزائر 2018-2019.